5 April 2013
Arabic

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون
البند ١٣٦ من جدول الأعمال

وحدة التفتيش المشتركة

تقرير اللجنة الخامسة

المقرر: السيد جاستين كيسوكا (جمهورية تنزانيا المتحدة)

أولا - مقدمة

- ١ - بناء على توصية المكتب، قررت الجمعية العامة، في جلستها العامة الثانية، المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أن تدرج البند المعنون "وحدة التفتيش المشتركة" في جدول أعمال دورتها السابعة والستين وأن تحيله إلى اللجنة الخامسة.
- ٢ - ونظرت اللجنة الخامسة في هذا البند في جلستها ٢٣ و ٢٧، المعقودتين في ٤ و ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣. وترد البيانات التي أدلى بها والملاحظات التي أبدت خلال نظر اللجنة في البند في المحضرين الموجزين ذوي الصلة بالموضوع (A/C.5/67/SR.23 و 27).
- ٣ - ولأغراض النظر في البند، كان معروضا على اللجنة تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٢ وبرنامج عملها لعام ٢٠١٣ (A/67/34) ومذكرة من الأمين العام عن تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٢ (A/67/724).

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانياً - النظر في مشروع القرار A/C.5/67/L.24

- ٤ - في الجلسة ٢٧، المعقودة في ٢٨ آذار/مارس، كان معروضاً على اللجنة مشروع قرار معنون "وحدة التفتيش المشتركة" (A/C.5/67/L.24)، قدمه رئيس اللجنة بناء على مشاورات غير رسمية نسقها ممثل ليتوانيا.
- ٥ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.5/67/L.24 دون تصويت (انظر الفقرة ٦).

ثالثاً - توصية اللجنة الخامسة

٦ - توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

وحدة التفتيش المشتركة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها السابقة المتعلقة بوحدة التفتيش المشتركة، ولا سيما القرارات ١٩٢/٣١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ و ٢٣٣/٥٠ المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦ و ١٦/٥٤ المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ و ٢٨٤/٥٧ ألف وباء المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٨٦/٥٨ المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ و ٢٦٧/٥٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٥٨/٦٠ المؤرخ ٨ أيار/مايو ٢٠٠٦ و ٢٣٨/٦١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٢٦٠/٦١ المؤرخ ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ و ٢٢٦/٦٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٤٦/٦٢ المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ و ٢٧٢/٦٣ المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ و ٢٦٢/٦٤ المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٠ و ٢٧٠/٦٥ المؤرخ ٤ نيسان/أبريل ٢٠١١ و ٢٥٩/٦٦ المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢،

وإذ تعيد تأكيد النظام الأساسي للوحدة^(١) والدور الفريد الذي تقوم به الوحدة بوصفها الهيئة الخارجية المستقلة الوحيدة المعنية بالتفتيش والتقييم والتحقيق على صعيد المنظومة،

وقد نظرت في تقرير الوحدة لعام ٢٠١٢ وبرنامج عملها لعام ٢٠١٣^(٢) وفي مذكرة الأمين العام عن تقرير الوحدة لعام ٢٠١٢^(٣)،

١ - تحيط علماً مع التقدير بتقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٢ وبرنامج عملها لعام ٢٠١٣^(٢)؛

٢ - تحيط علماً بمذكرة الأمين العام عن تقرير الوحدة لعام ٢٠١٢^(٣)؛

(١) القرار ١٩٢/٣١، المرفق

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والستون، الملحق رقم ٣٤ والتصويب (A/67/34).

(٣) A/67/724.

٣ - تنوّه بالجهود التي تبذلها الوحدة لمواصلة تحديث استراتيجيتها المتوسطة الأجل والطويلة الأجل لفترة ٢٠١٠-٢٠١٩ وتحسينها، مع مراعاة أنماط التغيير في البيئة التي تضطلع فيها الوحدة بأنشطتها والتحديات التي تطرحها؛

٤ - **تلاحظ مع التقدير** إطلاق نظام التتبع الشبكي، وتطلب إلى المنظمات المشاركة أن تستخدم النظام الجديد بشكل كامل وتوفر تحليلاً متعمقاً عن الكيفية التي يجري بها تنفيذ توصيات الوحدة؛

٥ - **تكرر طلبها** إلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة أن يمثلوا امتثالاً تاماً للإجراءات النظامية المتعلقة بالنظر في تقارير الوحدة وأن يقوموا، على وجه الخصوص، بتقديم تعليقاتهم، بما في ذلك توفير معلومات بشأن ما يعترضون القيام به فيما يتعلق بتوصيات الوحدة، وتوزيع التقارير في الوقت المناسب كي تنظر فيها الأجهزة التشريعية وتوفر معلومات عن الخطوات التي يتعين اتخاذها لتنفيذ التوصيات التي تحظى بقبول الأجهزة التشريعية للمنظمات المشاركة ورؤسائها التنفيذيين؛

٦ - **تكرر طلبها** إلى الأمين العام والرؤساء التنفيذيين الآخرين للمنظمات المشاركة تقديم المساعدة الكاملة إلى الوحدة عن طريق توفير جميع المعلومات التي تطلبها الوحدة في الوقت المناسب؛

٧ - **ترحب** بما تقوم به الوحدة من تنسيق مع مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية في الأمانة العامة، وتشجع تلك الهيئات على مواصلة تبادل الخبرات والمعارف وأفضل الممارسات والدروس المستفادة مع هيئات مراجعة الحسابات والرقابة الأخرى في الأمم المتحدة، وكذلك مع اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، بغرض تفادي التداخل أو الازدواجية وزيادة التآزر والتعاون والفعالية والكفاءة، دون المساس بولايات أية هيئة من هيئات مراجعة الحسابات والرقابة؛

٨ - **تطلب** إلى الوحدة أن تنظر في تحديد عدد المشاريع المدرجة في برامج عملها على النحو الأمثل من خلال تحديد الأولويات؛

٩ - **ترحب** بجهود الإصلاح التي تبذلها الوحدة لخدمة مصالح المنظمات والدول الأعضاء المشاركة على نحو أفضل، وتشجع الوحدة على مواصلة جهودها في هذا الصدد؛

١٠ - **تكرر طلبها** إلى الوحدة أن تواصل تركيز تقاريرها على البنود الهامة ذات الأولوية، عن طريق تحديد المسائل التنظيمية والإدارية والبرنامجية العملية بهدف تزويد

الجمعية العامة والأجهزة التشريعية الأخرى للمنظمات المشاركة بتوصيات واقعية عملية المنحى تتناول مسائل محددة بدقة؛

١١ - تلاحظ الحاجة إلى تعزيز فعالية الوحدة وقدرتها الرقابية على نطاق المنظومة؛

١٢ - تشير إلى اعتزام الوحدة إجراء استعراض أقران شامل على النحو الموضح في الفقرتين ١٥ و ٢٧ (د) من المرفق الثالث لتقريرها لعام ٢٠٠٨ وبرنامج عملها لعام ٢٠٠٩^(٤)، وتطلب إلى الوحدة، في هذا الصدد، أن تدرج تحليلاً وتوصيات في تقريرها إلى الجمعية العامة في الجزء الأول من الدورة الثامنة والستين المستأنفة، فيما يتعلق، في جملة أمور، بما يلي:

(أ) أساليب عمل الوحدة؛

(ب) الحجم الأمثل والتشكيل الأمثل للوحدة؛

(ج) معايير الوحدة ومبادئها التوجيهية؛

(د) اختيار المواضيع المدرجة في برنامج العمل السنوي؛

(هـ) تأثير التوصيات المقدمة على مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق والمنظمات المشاركة؛

١٣ - تلاحظ مع الارتياح أن مفتشي الوحدة وموظفيها لم يلاقوا أية صعوبة، أو أي تأخير، في الحصول على التأشيرات اللازمة للسفر في مهام رسمية خلال الفترة، وتشجع الدول الأعضاء في هذا الصدد على مواصلة تزويد الوحدة بكل ما تحتاجه من مساعدة، بما في ذلك مساعدتها بإصدار التأشيرات في الوقت المناسب، بهدف دعم الوحدة وتنفيذ ولايتها.

(٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والستون، الملحق رقم ٣٤ (A/63/34، و Corr.1).